

طلب براءة ذمة بلدية

حضره رئيس بلدية بصاليم مزهر والمذوب المحترم،

المستدعي: _____

العنوان: _____

نقدم بهذا الطلب للحصول على براءة ذمة بلدية عن العقار رقم _____، القسم رقم _____، الواقع في منطقة العقارية. _____

المستندات المرفقة:

صورة عن سند الملكية أو مستند بيع.

إفادة عقارية شاملة لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر.

خريطة إفراز.

مستند رسمي عن قانونية البناء.

ملاحظات: _____

طابع مالي

توقيع المستدعي: _____

خاص بالبلدية

سجل الطلب بتاريخ _____ تحت رقم _____ بعد التأكد من توفر جميع المستندات المطلوبة.

توقيع الموظف*: _____

* إن توقيع الموظف لا يعني موافقة البلدية على قانونية المرفقات المقدمة.

براءة ذمة بلدية

المستندات المطلوبة:

- ١- صورة عن هوية صاحب العلاقة
- ٢- طلب خطى مقدم من صاحب العلاقة
- ٣- صورة عن سند الملكية أو مستند بيع.
- ٤- إفادة عقارية شاملة لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر.
- ٥- خريطة إفراز .
- ٦- مستند رسمي عن قانونية البناء .

الرسوم المتوجبة: (مرسوم اشتراعي ٦٧/٦٧، الجدول رقم ١ و ٢، المعدل بموجب القانون ٩٣/٢٨٠
الجدول رقم ٩)

رسم طابع مالي على الطلب ١٠٠٠ ل.ل.

رسم طابع مالي على براءة الذمة ١٠٠٠ ل.ل.

رسم طابع مالي على الطلب

رسم طابع مالي على براءة الذمة

مهلة الإنجاز:

خمسة أيام تقريباً استناداً بتعيم وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية رقم ٩٩/٨.

ملاحظات: (قانون ٩٤/٣٢٤)

- عند وجود مخالفات في الأقسام المختلفة وفي الأقسام المشتركة أيضاً تعلق تسوية المخالفات في الأقسام المختلفة على تحقيق الشرطين الآتيين: (قانون ٩٤/٣٢٤، المادة ١٢، البند ٣)
 - أن يقيم مالك القسم المختلف الدعوى أمام القضاء لإزالة المخالفة في الأقسام المشتركة والتصريح بأن المخالفة قد حصلت خلافاً لإرادته وتسجل هذه الدعوى على الصحفة العقارية.
 - أن يقدم مالك القسم مختلف تعهداً مسجلأً لدى الكاتب العدل بفوض بموجبه البلدية أو السلطة العامة مسؤولية القيام بالهدم.
- تعطى براءة الذمة للقسم المخالف غير المخالف أو إذا كانت فيه مخالفات تمت تسويتها . وتحجب براءة الذمة عن القسم المختلف في حال وجود مخالفة في القسم المشترك لحين تقديم الدعوى والتقويض المذكورين أعلاه . ويكتفى أن يقدم الدعوى والتقويض من قبل مالك واحد فقط من مالكي الأقسام المختلفة في العقار دون الحاجة إلى تقديمها من سائر المالكين في كل مرة تجري فيها معاملة عقارية تستوجب ذلك. (قانون ٩٤/٣٢٤ ، المادة ١٢ ، البند ٤)